

البنك التجاري (ش.م.ع.ق.)

دعوة إلى حضرات السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك التجاري

يسر مجلس إدارة البنك التجاري (ش.م.ع.ق.) ("الشركة") بدعوة مساهمي الشركة الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة الذي سيتم عقده في تمام الساعة التاسعة والنصف من مساء يوم الاثنين الموافق ١ أبريل ٢٠٢٤، في برج البنك التجاري بلازا – شارع المرخية – منطقة الدفنة و عبر تطبيق ZOOM لمناقشة جدول الأعمال كما هو مبيّن ادناه. وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني للاجتماع الأول في التاريخ المذكور أعلاه، سوف يعقد اجتماع ثان يوم الأربعاء الموافق ٣ أبريل ٢٠٢٤ في نفس الزمان والمكان.

جدول أعمال الجمعية العامة العادية

١. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، والخطط المستقبلية للشركة والمصادقة عليه.
٢. مناقشة تقرير مراقب الحسابات الخارجي وفقاً للعادة (٢٤) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ وتقريره عن البيانات المالية للشركة التي قدمها مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، والتصديق عليها.
٣. مناقشة البيانات المالية للشركة، والميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ والتصديق عليهم.
٤. النظر في سياسة توزيع الأرباح التي قدمها مجلس الإدارة والموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة ٢٥٪ من القيمة الإسمية للسهم على المساهمين أي بواقع ٠.٢٥ ريال قطري لكل سهم، وإقرارها.
٥. النظر في إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وتحديد مكافئتهم عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مع مراعاة الحصول على موافقة المصرف المركزي.
٦. مناقشة السياسة المتعلقة بالمكافآت والحوافز واعتمادها.
٧. تعيين مراقب حسابات خارجي للشركة لعام ٢٠٢٤، وتحديد أتعابه.
٨. عرض ومناقشة تقرير الحوكمة السنوي للشركة لعام ٢٠٢٣ واعتماده.
٩. إذا كانت أوضاع السوق مؤاتية على النحو الذي يحدده المجلس، الموافقة على اعتماد برنامج جديد لإصدار سندات عالمية المتوسطة الأجل وفقاً للعادة (١٤٤ – ١) من قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام ١٩٣٣ لإمكانية القيام بإصدارات في الأسواق الأمريكية سواء من خلال الشركة مباشرة أم من خلال شركة ذات عرض خاص بقيمة لا تزيد عن ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها بالريال القطري بأجل استحقاق لا تزيد عن ٣٠ عاماً على أن يتم إصدارها في الأسواق العالمية أو على شكل اكتتابات خاصة بشريطة الحصول دائماً على كافة الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والالتزام بالأحكام والشروط المعمول بها بموجب قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته ("قانون الشركات") فيها يتعلق بأي إصدار مباشر من قبل الشركة نفسها، وكذلك تفويض مجلس الإدارة لاتخاذ قرارات بشأن حجم وشروط وأحكام هذا البرنامج وأي إصدارات بموجب (في الحدود المسموح بها)، والتفاوض بشأن المستندات الخاصة بالبرنامج وتنفيذها وأي اتفاقية أو ترتيبات أخرى تتعلق بالبرنامج وأي اتفاقية أو ترتيبات أخرى تتعلق بالبرنامج وأي إصدارات بموجبه أو أي إصدارات مستقلة نيابة عن الشركة في هذا الصدد وتفويض مجلس الإدارة لهج هذه الصلاحيات إلى الموظفين المسؤولين في الشركة. وبعد موافقة الجمعية العامة لتأسيس برامج الدين في اجتماعات الجمعية العامة العادية التي انعقدت في كل عام من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٣، لم يتم إنشاء أي برامج ديون أخرى.
١٠. إشارة إلى برنامج السندات الأوروبية المتوسطة الأجل بقيمة ٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي الذي تم تأسيسه في عام ٢٠١١ بموافقة مساهمي الشركة في اجتماعات الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١١ و مرة أخرى كل عام من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٣، الموافقة على إصدار سندات دين بموجب برنامج السندات الأوروبية المتوسطة الأجل بأجل استحقاق لا تزيد عن ٣٠ سنة، وتلك السندات قد يتم إصدارها بعدة عملات (على سبيل المثال لا الحصر الدولار الأمريكي، والين الياباني، والدولار الأسترالي والفرنك السويسري، واليات التيلاندي، والرينمينبي الصيني، والدولار الكندي، والدولار النيوزيلندي، والريال القطري، و/أو عملات مجلس التعاون الخليجي الأخرى) وقد تُدرج في الأسواق العالمية، ويتم إصدار هذه

ملاحظات:

- في حالة نغذر حضور المساهم، يرجى تفويض من ينوب عنه من المساهمين الذين كتابيا تفويضه، ولا يجوز للمساهم توكيل أحد أعضاء مجلس الإدارة، وفي جميع الأحوال، لا يجوز أن يزيد عدد الأسماء التي يجوزها التوكيل بحدده الصفة عن ٢/٥ من أسهم الشركة (أي ٢٠٣,٣٢,٦٨٨ سهماً)، باستثناء في حال توكيل أعضاء باليابة عن بنك الحظ أو الإيداع الذي يحتفظ باسمه لإصدار إيصالات إيداع عالمية موافق عليها من قبل الجمعية العامة غير العادية للشركة.
- يُعِين على المساهمين الذين يرغبون في حضور الاجتماع افتراضياً، إرسال المعلومات والوثائق التالية على عنوان البريد الإلكتروني التالي: www.cbq.qa AGM2024 قبل يوم من تاريخ الاجتماع على الأقل.
- لأنظمة:
 - صورة من وثيقة الهوية (الهوية القطرية أو جواز السفر).
 - رقم الهاتف الجوال
 - رقم الحساب الجاري عن بورصة قطر
 - في حالة التوكيل يرجى إرفاق صورة من سند التوكيل
- مهلتى الشركات:
- الذين يرغبون في حضور الاجتماع الافتراضي، الرجاء إرسال صورة من كتاب التفويض موقعا ومختوماً بحسب الأصول والوثائق الداعمة لهملث الشركة.

ولهتلى الشركات الذين يرغبون في حضور الاجتماع شخصياً، الرجاء احضار كتاب التفويض موقعا ومختوماً بحسب الأصول والوثائق الداعمة بقيد بتفويضهم بحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة وتمثيل تلك الشركات في هذا الاجتماع.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

لقد أثبت الاقتصاد العالمي في العام ٢٠٢٣ انه أكثر مرونةً من المتوقع، حيث تجاوز الأداء التوقعات في كلٍ من الولايات المتحدة الاميركية ومنطقة اليورو. وجاء ذلك على الرغم من آثار السياسة النقدية المشدّدة التي اعتمدها المصارف المركزيّة الكبرى خلال معظم العام والتي كانت ضروريةً لتخضّص التضمّ. وعلى الرغم من تراجع احتمالات الهبوط الاقتصادي الحاد، يبقى التعافي العالمي من جائحةً كوفيد ١٩ والغزو الروسي لأوكرانيا طبيعياً ومتفاوتاً، إذ ما زال النشاط الاقتصادي دون مستوياتها ما قبل الجائحة في الأسواق الناشئة، ويتوقّع صندوق النقد الدولي أن يتباطأ النمو العالمي في العام ٢٠٢٤ مقارنةً بالعام ٢٠٢٣، حيث وصلت توقعات النمو العالمي على المدى المتوسط إلى أدنى مستوياتها منذ عقود.

أما الاقتصاد القطري فقد حقّق نمواً بنسبة ٢.٤٪ في العام ٢٠٢٣ على الرغم من الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد العالمي. وعزز مشروع توسعة حقل الشمال النظرة الإيجابية للاقتصاد المحليّ وأدّى ارتفاع أسعار الطاقة فوق السعر المتوقع المتخطّط في موازنة الدولة إلى تحقيق فائض، وتعمل الحكومة بحكمة على خفض مستويات الدين العام وزيادة الاحتياطيّات المالية للدولة. الأمر الذي أثبت فعاليته في تعزيز الاقتصاد المحليّ. إنّ احتياطيّات قطر الكبيرة وانخفاض التعادل المالي للنفط هي نقاط القوة الاقتصادية الأساسية لدولة قطر، وينعكس ذلك في التصنيفات السيادية القويّة عند AA+ و AA- و AA من وكالات موديز وستاندرد آند بورز وفيتش على التوالي.

تواصل الحكومة تطوير بيئة الأعمال في قطر من خلال مجموعة واسعة من السياسات المالية. وقد أطلق مصرف قطر المركزي في العام ٢٠٢٣ الاستراتيجية الثالثة للقطاع المالي لدعم الاقتصاد والمؤسسات المالية، وتعزيز القطاع المالي من خلال الابتكار والكفاءة، وتوفير الحلول المناسبة التي تحمي مصالح العملاء والمساهمين، وتساعد على تعزيز النمو، وسيواصل البنك التجاري تقديم دعمه الثابت لعمليّة تطوير القطاع المالي وتحقيق أهداف التنمية الوطنيّة بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنيّة ٢٠٣٠.

عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

وأودّ أن أعرب بالنيابة عن مجلس الإدارة، عن خالص شكرنا وامتناننا للقيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المهفدي، حيث تتمنّع دولة قطر، تحت قيادته، بمكانةٍ مهميّةٍ تتيح لها مواصلة مسار تطوّرها ونموّها الناجح. كما أودّ أن أعرب عن تقديرنا للتوجيه والدعم الذي تلقيناه من معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، وسعادة محافظ مصرف قطر المركزي.

إنّ رؤية البنك التجاري هي أن يصبح البنك الرائد في قطر من خلال تقديم أفضل تجربة للعملاء في العالم والابتكار في المنتجات والخدمات الرقميّة. وقد أحرز تقدّمًا جيّدًا في تحقيق هذه الرؤية مع اقتربنا من نهاية العام الثاني من خطّتنا الاستراتيجية الجديدة (٢٠٢٢ – ٢٠٢٦)، إذ حقّقنا نتائج قياسيةً لهذا العام. فقد أعلن البنك التجاري وشركاته التابعة والزويّة عن النتائج الماليّة للسنة الكاملة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وأوصى مجلس الإدارة بالموافقة في الجمعيّة العمومية السنوية المنعقدة في ١٨ مارس ٢٠٢٤، على توزيع أرباح نقدية بقيمة ٠.٢٥ ريال قطري لكلّ سهم، وأودّ في الختام أن أعرب عن شكري لمجلس الإدارة على توجيهاته المستنيرة، ولموظّفيها على عملهم الدؤوب، ولعملائنا على ولائهم، وللمساهمين على دعمهم.

السندات من خلال الأسواق العالمية أو على شكل اكتتابات خاصة بشريطة الحصول دائماً على كافة الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والالتزام بالأحكام والشروط المعمول بها بموجب قانون الشركات فيما يتعلق بأي إصدار مباشر من قبل الشركة نفسها، وكذلك تفويض مجلس الإدارة لاتخاذ قرارات بشأن حجم وشروط وأحكام هذه الإصدارات (في الحدود المسموح بها)، والتفاوض بشأن المستندات الخاصة بالبرنامج السندات الأوروبية المتوسطة الأجل وتنفيذها وأي اتفاقية أو ترتيبات أخرى تتعلق بالبرنامج وأي إصدارات بموجبه نيابةً عن الشركة في هذا الصدد وتفويض مجلس الإدارة لهج هذه الصلاحيات إلى الموظفين المسؤولين في الشركة. تنوي الشركة إجراء عمليّات سحب في إطار البرنامج على مدار العام، وبموجب هذا البرنامج، تم إصدار عام واحد في أوائل عام ٢٠٢٣، وهو إصدار بالريال القطري بقيمة ٤٢٩,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري تم إصداره بموجب موافقة الجمعية العامة المنعقدة في ١٦ مارس ٢٠٢٢. لغاية يناير ٢٠٢٤، لم يتم إصدار أي إصدارات بموجب برنامج السندات الأوروبية المتوسطة الأجل في عام ٢٠٢٣ وفقاً لموافقة الجمعية العامة العادية المنعقدة في ١٥ مارس ٢٠٢٣.

١١. تفويض مجلس الإدارة لتأسيس أي برامج أخرى لأدوات الدين أو إيجاز أي إصدار مستقل بأي عملة قد تكون مناسبة لأوضاع السوق بحد هذا المبلغ أقصاه ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي (مع قيام الشركة بالإصدارات مباشرة أو من خلال شركة ذات الصلة مع قائمة ذات الصلة أو بوجبة تأسيس لهدأ الغرض) بشريطة الحصول دائماً على كافة الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والالتزام بالأحكام والشروط المعمول بها بموجب قانون الشركات فيما يتعلق بأي إصدار مباشر من قبل الشركة نفسها، وكذلك تفويض مجلس الإدارة لاتخاذ قرارات بشأن حجم وشروط وأحكام هذه البرامج وأي إصدارات بموجبها (في الحدود المسموح بها) أو مثل هذه الإصدارات المستقلة، والتفاوض بشأن المستندات الخاصة بالمعاملة وتنفيذها وأي اتفاقية أو ترتيبات أخرى تتعلق بالبرنامج وأي إصدارات بموجبه أو أي إصدارات مستقلة نيابةً عن الشركة في هذا الصدد وتفويض مجلس الإدارة لهج هذه الصلاحيات إلى الموظفين المسؤولين في الشركة. وبعد موافقة الجمعية العامة لتأسيس برامج الدين في اجتماعات الجمعية العامة العادية التي انعقدت في كل عام من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٣، لم يتم إنشاء أي برامج ديون أخرى.

١٢. بالإضافة إلى برنامج إصدار سندات الدين بالدولار الأسترالي ("البرنامج الأسترالي") الذي تم تأسيسه في عام ٢٠١٨ بقيمة ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي بعد موافقة مساهمي الشركة في اجتماعات الجمعية العامة التي انعقدت في كل عام من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣، الموافقة على إصدار سندات دين بقيمة لا تزيد عن ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي بموجب البرنامج الأسترالي بأجل استحقاق لا تزيد عن ٣٠ سنة، وتلك السندات قد يتم إصدارها بعدة عملات (على سبيل المثال لا الحصر الدولار الأمريكي والدولار الأسترالي) وقد تُدرج في الأسواق العالمية، ويتم إصدار هذه السندات من خلال الأسواق العالمية أو على شكل اكتتابات خاصة بشريطة الحصول دائماً على كافة الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والالتزام بالأحكام والشروط المعمول بها بموجب قانون الشركات فيما يتعلق بأي إصدار مباشر من قبل الشركة نفسها، وكذلك تفويض مجلس الإدارة لاتخاذ قرارات بشأن حجم وشروط وأحكام هذه الإصدارات (في الحدود المسموح بها)، والتفاوض بشأن المستندات الخاصة بالبرنامج الأسترالي وتنفيذها وأي اتفاقية أو ترتيبات أخرى فيما يتعلق بالبرنامج وأي إصدارات بموجبه نيابةً عن الشركة في هذا الصدد وتفويض مجلس الإدارة لهج هذه الصلاحيات إلى الموظفين المسؤولين في الشركة. ولم يتم إصدار أي سندات بموجب البرنامج الأسترالي حتى الآن.

١٣. الموافقة على قيام الشركة بشكل مباشر بإصدار سندات مدرجة أو غير مدرجة تكون مؤهلة كسريعة أولى إضافية من رأس المال وفقاً لمتطلبات باب ٣ بهيغ ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي (٣.٦ مليار ريال قطري) كحد أقصى وفقاً للتعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي وطبقاً لأحكام قانون الشركات، وستتولى الشركة إصدارها بشكل مباشر و تفويض مجلس إدارة الشركة بطرح تلك الإصدارات المحلية أو العالمية ضمن طرح خاص أو عام، والموافقة على القيمة النهائية للسريعة الأولى الإضافية من رأس المال المذكورة أعلاه وعلمتها وأحكامها التفصيلية، واستصدار كافة الموافقات اللازمة من مصرف قطر المركزي والهيئات الحكومية الأخرى.

• في الداية، سيتم إرسال رابط لتطبيق " Zoom " إلكترونياً من خلال البريد الإلكتروني إلى المساهمين الذين أودوا رغبة في حضور الاجتماع وتم استلام تفاصيل الاتصال الخاصة بهم، وبناءً على الرابط، سيُطلب من المساهمين التسجيل في الاجتماع وذلك قبل الموعد بساعتين. ونقل التسجيل شخصياً في برج البنك التجاري، بلازا، الطابق الأرضي، شارع المرخية – منطقة الدفنة. وبعد اكتمال عملية التسجيل، سيتم إرسال رابط آخر للمساهم بوجه من خلاله إلى عمرة الاجتماع الافتراضي على تطبيق " Zoom".

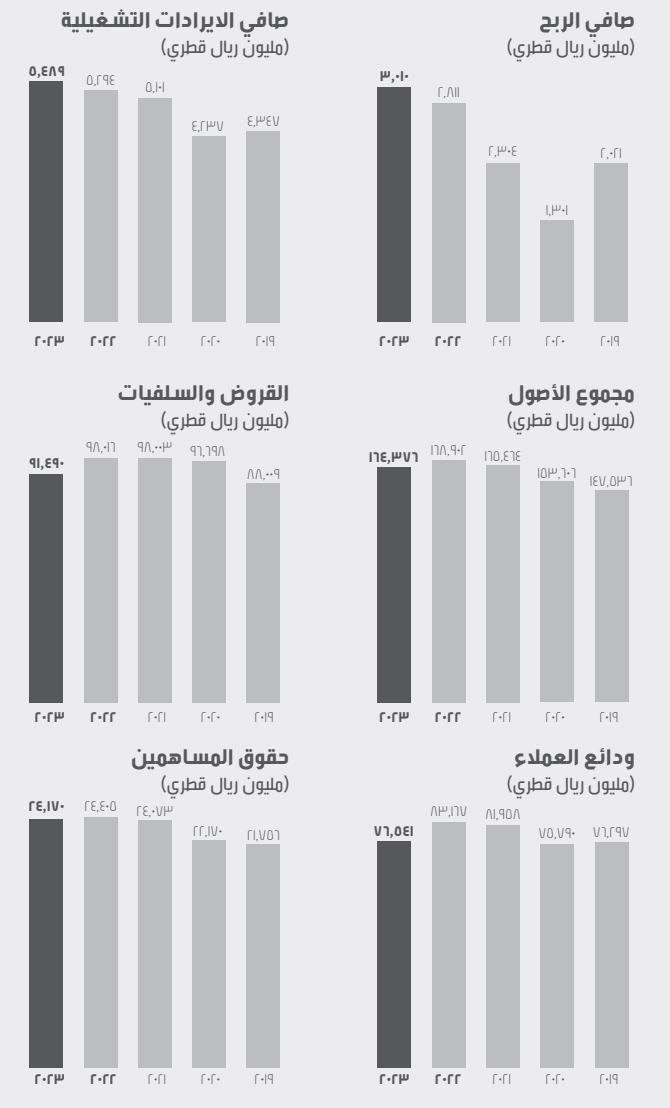
• وستطيع الحاضرون مناقشة بنود جدول الأعمال وتوجيه أسئلتهم إن وجدت، إلى مجلس الإدارة أو المدقق الخارجي افتراضياً، من خلال الرابط التالي الذي سوف يتم إرساله في بداية الاجتماع، وذلك بإرسالها من خلال نافذة المحادثة في تطبيق " Zoom " أثناء الاجتماع. وفيما يتعلق بالتصويت على بنود جدول أعمال الاجتماع، فإن أي مساهم لديه اعتراض على أحد البنود ينبغي عليه أن يرفع يده باستخدام الزر الخاص بذلك في تطبيق " Zoom " لإبداء اعتراضه أثناء عملية التصويت. وسيعتبر عدم رفع المساهم يده بمثابة موافقة على بند جدول الأعمال.

• سيتم وضع كشف لاطلاع المساهمين قبل سبعة أيام من انعقاد الجمعية العامة، تظنون البيانات التي تشمل الأذون والانتساب والعمولدات والشروط النقدية والاعتمادات أو الكمالات وكذلك المزايا والعمالات التي حصل عليها رئيس مجلس الإدارة وعمو من أعضاء المجلس، وذلك بمكتب أمين سر المجلس بالطابق الثامن عشر من برج البنك التجاري بلازا.

• تُعتبر هذه الدعوة مُعلنة قانوناً لجميع المساهمين دون حاجة لإرسال دعوات خاصة بالبريد، وفقاً لهشون الشركات التجارية.

• يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للبنك التجاري www.cbq.qa لاستعراض الوثائق بما فيها البيانات المالية، وتقرير المدقق الخارجي، وسياسة توزيع الأرباح، وسياسة المكافآت، والتقرير السنوي للجمعية لعام ٢٠٢٣.

نتائج البنك التجاري لعام ٢٠٢٣



تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين في البنك التجاري (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة للبنك التجاري (ش.م.ع.ق.) (البنك“) وشركائه التابعة (المشار إليها مجتمعة بإسم ”المجموعة“) والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وبيانات الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات التي تشتمل على السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

في رأينا، تُظهر البيانات المالية الموحدة المرفقة بصورة عادلة، من كافة الجوانب الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وأدائها المالي الموحد وتدقيقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للقطارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية).

أساس الرأي

فمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (معايير التدقيق). فمننا بهزيد من التوضيح لمسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير في الجزء الخاص بمسؤوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة في هذا التقرير. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاق الدولية للمحاسبين (مضمنة معايير الاستقلالية الدولية) و (قواعد السلوك الأخلاقي الدولية) والمطالبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي تقوم بها على البيانات المالية الموحدة للبنك في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات وموادة السلوك الأخلاقي. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية في رأينا هي الأمور الرئيسية في تقريرنا المهني، هي أمور أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة لفترة الحالية. ولقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا لبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها نحن لا نقوم بتقديم رأي منفصل حول هذه الأمور.

انخفاض قيمة القروض والسلف للملاءة	
	
يرجى الرجوع إلى إيضاحات ٤ (ب) و١٠ حول البيانات المالية الموحدة.	
أمر التدقيق الرئيسي	كيفية تناول الأمر في تدقينا
ركزنا على المجالات التالية بسبب: <ul style="list-style-type: none">تمثل أهمية القروض والسلف ٧,٠0٥٪ من إجمالي الأصول. انخفاض قيمة القروض والسلف يشمل: <ul style="list-style-type: none">- تقديرات معقدة وحكم على كل من التوقيت والاعتراف بانخفاض القيمة بها في ذلك القابلة للتجزير الإداري. - استخدام النماذج والمنهجيات الإحصائية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. تمارس المجموعة أحكامها مهمة وتضع عددا من الافتراضات في تطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها والتي يتم تحديدها لتقييم احتمال التخلف عن السداد والخسارة الناتجة منه والتعرض عند التخلف عن السداد المرتبط بالأصول المالية الأساسية. و - المتطلبات المعقدة للإفصاح المتعلق بجودة الائتمان للحفاظ بها في ذلك تفسير الأحكام الرئيسية والنقاط الجوهرية المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.	<p>تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها، من بين إجراءات أخرى، لمعالجة المخاطر الهامة المرتبطة بانخفاض قيمة القروض والسلف، ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none">تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المدرجة بناءً على متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ومفهم أعمالنا وممارسات الصناعة. تأكيد فهمنا لعمليات الإدارة وأنظمتها وضوابطها المنفذة، بما في ذلك تطوير نموذج الضوابط على الخسائر الائتمانية المتوقعة. <p>اختبار الضوابط</p> <p>أجرينا فحص تفصيلي لعملية لتحديد الأنظمة والتطبيقات وعناصر التحكم الرئيسية المستخدمة في عمليات الخسائر الائتمانية المتوقعة، اختبرنا ضوابط تكنولوجيا المعلومات العامة ذات الصلة على الأنظمة الرئيسية المرتبطة بعملية الخسائر الائتمانية المتوقعة، تضمنت الجوانب الرئيسية لاختبار التحكم لدينا ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none">اختبار الضوابط على المدخلات والافتراضات المستخدمة لاشتقاق التصنيفات الائتمانية للمقرضين، بما في ذلك القروض المنفذة والمعتزة وعملية رصدنا: اختبار التصميم والفعالية التشغيلية للضوابط الرئيسية على اكتمال ودقة عناصر المدخلات والافتراضات الرئيسية في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ اختبار الضوابط على عملية وضع النماذج، بما في ذلك إدارة رصد النموذج والتحقق منه والموافقة عليه؛ اختبار الضوابط الرئيسية المتعلقة باختبار وتنفيذ المتغيرات الاقتصادية الهادئة؛ و اختبار الضوابط على حوكمة وتقييم مخرجات النموذج وتقويض ومراجعة تعديلات نموذج ما بعد وتراكمات الإدارة بما في ذلك اختيار السيناريوهات الاقتصادية وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها.
<ul style="list-style-type: none">الحاجة إلى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس تطوعي غير متحيز يتضمن مجموعة من الظروف الاقتصادية. يتم تطبيق أحكام الإدارة الهامة في تحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة والتوزيع الاحتمالي الخطر الرئيسي المتوقعة عن قبل الإدارة لمعالجة قيود نموذج انخفاض القيمة المعروفة أو الأدتاهات أو المخاطر الناشئة.	
	<ul style="list-style-type: none">تضمنت الجوانب الرئيسية لاختبارنا ما يلي: اختبار العينات على المدخلات والافتراضات الرئيسية التي تؤثر على حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك التنبؤات الاقتصادية لتأكيد دقة المعلومات المستخدمة؛ إعادة أداء الجوانب الرئيسية للزيادة الكبيرة في تحديد مخاطر الائتمان للمجموعة واختيار عينات من الأدوات المالية لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان بشكل مناسب ؛ إعادة أداء العناصر الرئيسية لحسابات نموذج المجموعة وتقييم نتائج الأداء للتأكد من دقتها. و اختبار عينة من تعديلات نموذج الوظائف وأطر الإدارة من أجل تقييم مدى معقولية التعديلات عن طريق تحدي الافتراضات الرئيسية. واختبار الحساب الأساسي واختبار أي مدخلات ذات صلة يجري استخدامها.
	<p>استخدام المتخصصين</p> <p>بالنسبة للمحافظ ذات الصلة التي تم فحصها، قمنا بإشراك متخصصين في كي بي إم جي لمساعدتنا في تقييم ضوابط نظام تكنولوجيا المعلومات المرتبطة وتحدي افتراضات الإدارة الرئيسية المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتشمل الجوانب الرئيسية ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none">أشركتنا متخصصي تكنولوجيا المعلومات لدينا لاختبار التحكم في أنظمة تكنولوجيا المعلومات المرتبطة بها. أشركتنا متخصصي مخاطر الائتمان في: <ul style="list-style-type: none">- تقييم مدى ملاءمة منهجيات الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعات (بها) في ذلك معايير التدرج المستخدمة)؛ - إعادة تشكيل حسابات ومكونات معينة من نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (بها في ذلك معايير التدرج)؛ - تقييم مدى ملاءمة منهجية المجموعة لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة والتوزيع الاحتمالي المطبق عليها؛ و - تقييم المعقولية العامة للتوقعات الاقتصادية للإدارة من خلال مقارنتها ببيانات السوق الخارجية وفحصنا للقطاع الأساسي واتجاهات الاقتصاد الكلي.
	<p>الإفصاحات</p> <ul style="list-style-type: none">تقييم مدى كفاية إفصاح المجموعة فيما يتعلق باستخدام التقديرات الهامة والحكم وال جودة الائتمانية للقروض والسلف بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

تأكيد على أمر - معلومات المقارنة

نلفت الانتباه إلى إيضاح (٤٠) حول البيانات المالية الموحدة والذي يشير إلى أنه قد تم تعديل معلومات المقارنة التي تم عرضها كما في والسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، رأينا غير معدل فيما يتعلق بهذا الأمر.

أمر آخر - معلومات المقارنة

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في والسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (والتي تم استخراج بيان المركز المالي كما في ١ يناير ٢٠٢٢ منها) باستثناء التعديلات الموضحة في إيضاح (٤٠) حول البيانات المالية الموحدة من قبل مدقق حسابات آخر والذي أصدر تقرير غير معدل حول تلك البيانات المالية الموحدة في ١٦ فبراير ٢٠٢٣ و ٢٢ فبراير ٢٠٢٢.

كجزء من عملية تدقيقنا لبيانات المالية الموحدة كما في والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ دققنا التعديلات الموضحة في إيضاح (٤٠) التي تم تطبيقها لتعديل معلومات المقارنة المعروضة كما في والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وبيان المركز المالي كما في ١ يناير ٢٠٢٢. لم يتم تكليفنا بتدقيق أو مراجعة أو تطبيق أي إجراءات على البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ أو ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (غير معروضة هنا) أو بيان المركز المالي الموحد كما في ١ يناير ٢٠٢٢ بخلاف ما يتعلق بالتعديلات الوارد وصفها في إيضاح (٤٠) حول البيانات المالية الموحدة، بناءً على ذلك فنحن لا نبدى رأياً أو أي شكل آخر من أشكال التأكيد على تلك البيانات المالية الموحدة المعنية، ومع ذلك، في رأينا، أن التعديلات الموضحة في إيضاح (٤٠) مناسبة وتم تطبيقها بشكل صحيح.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للبنك، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير تدقيقنا حولها. يتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحا لنا بعد تاريخ تقرير المدققين هذا.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدى ولن نبدى رأياً بهذا الشأن.

فيها يتعلق بمراجعتنا لبيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المعلومات المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، دراسة ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسجمة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها أثناء التدقيق والمراجعة، أو بخلاف ذلك ما إذا كانت محرقة تحريفًا جوهريًا.

مسؤوليات مجلس الإدارة حول البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وأنظمة الرقابة الداخلية التي يحدد مجلس الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة الخالية من أية تحريفات جوهرية سواء كانت ناتجة عن غشٍ أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. والإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي ما لم ينوي مجلس الإدارة إما تصفية المجموعة أو وقف عملياتنا، أو ليس لديه بديل واقعي سوى القيام بذلك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غشٍ أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو مستوى عال، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً عن التحريفات الجوهرية في حال وجودها. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غشٍ أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان من المتوقع، بشكل فردي أو جماعي، على نحو معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس حكمنا مهنيا ونبقى على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق، كما إننا نقوم بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غشٍ أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أية تحريفات جوهرية ناتجة عن غشٍ هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظراً لأن الغش قد يتطوي على تدليس وتزوير، أو حذف متعمد أو محاولات تشويه، أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأيٍ حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الإدارة.

- إبداء نتيجة حول مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستنادا إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها، ما إذا كانت هناك شكوكا جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول مقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، إذا توصلنا إلى أن هناك شكوكا جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافي، بتعديل رأينا. إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات، ومع ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام لبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية ذات العلاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة، نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية تدقيق المجموعة، ونظل مسؤولين وحدنا عن رأينا المتعلق بالتدقيق.

نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بالنطاق المخطط له وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق المهمة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور المهمة في الرقابة الداخلية التي نحددنا أثناء قيامنا بالتدقيق.

كما أننا سوف نقوم أيضاً بتزويد مجلس الإدارة ببيان يفيد أننا الزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية، ونواصل معكم بجمبع العلاقات والامور الأخرى التي قد يعتقد بأنها تطوي، على ما يؤثر على استقلاليتنا، وحينها أمكن، الإجراءات المتخذة لإزالة أي تعديلات أو تطبيق ضمانات.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ مجلس الإدارة حولها، نحدد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة لفترة الحالية، وبالتالي فهي أمور التدقيق الرئيسية. نحن نقوم بوصف في تقرير تدقيقنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العام عن أمور أو عندها نقرر، في ظروف نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمور في تقريرنا لأن النتائج السلبية لقيام بذلك ستكون متوقعة بشكل معقول لترجح على المنفعة العامة لهتل هذا الإبلاغ.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لعام ٢٠١٥، والذي تم تعديله بعض أحكامه لاحقاً بموجب القانون رقم ٨ لعام ٢٠٢١ ("القانون المعدل")، فإننا نفيد أيضاً بما يلي:

(١) لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي اعتبرنا أنها ضرورية لأغراض التدقيق.

(٢) يحتفظ البنك بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق بياناتها المالية الموحدة مع تلك السجلات.

(٣) يتوقع تقديم تقرير مجلس الإدارة لنا بعد تاريخ تقرير التدقيق هذا.

(٤) لا علم لنا عن أي خرق للأحكام السارية من قانون الشركات التجارية القطري المعدل أو شروط النظام الأساسي للبنك قد حدثت خلال السنة يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على المركز المالي للبنك أو أدائه كما في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

جوبال بالاسوبرامانيايم	التاريخ: ٧ مارس ٢٠٢٤
كي بي إم جي	الدوحة، دولة قطر
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥١	
ترخيص هيئة فطر للأسواق المالية: مدقق خارجي	
ترخيص رقم : ١٢٠١٥٣	

